# الخليج بين معادلة الأمن المستورد

# والحرب غير المباشرة مع إيران:

## قراءة تحليلية في بنية الصراع وأزمة الحماية الخارجية


**علي حشاني**

باحث جزائري في جامعة اولوداغ، بورصا/تركيا



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research

## مقدمة:

تشكل منطقة الخليج إحدى أكثر المناطق حساسية في البنية الاستراتيجية للنظام الدولي المعاصر، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي تتعلق بالموقع الجغرافي والموارد الطاقوية والتوازنات العسكرية الإقليمية، وطبيعة التنافس بين القوى الدولية الكبرى، ويحتل الخليج موقع محوري في الاقتصاد العالمي بسبب احتضانه نسبة كبيرة من احتياطات النفط والغاز، إضافة إلى كونه ممر أساسي لحركة الطاقة عبر الممرات البحرية الدولية، وهذه المعطيات جعلت أمن الخليج مسألة تتجاوز الإطار الإقليمي لتصبح قضية مرتبطة بالاستقرار الاقتصادي العالمي وبسياسات القوى الكبرى.

ضمن هذا السياق تشكلت معادلة أمنية خاصة بالمنطقة، هذه المعادلة تقوم على تفاعل ثلاث طبقات من الفاعلين، الطبقة الأولى تتمثل في الدول الخليجية التي تمتلك موارد اقتصادية هائلة مع محدودية نسبية في الحجم السكاني والعمق الجغرافي، أما الطبقة الثانية تتمثل في القوى الإقليمية الكبرى وعلى رأسها إيران التي تمتلك مقومات ديموغرافية وجغرافية وعسكرية تمنحها قدرة على التأثير في البيئة الإقليمية المحيطة، والطبقة الثالثة تتمثل في القوى الدولية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي ترتبط بالمنطقة عبر شبكة واسعة من المصالح الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية، هذا التفاعل أنتج نمط خاص من العلاقات الأمنية في الخليج،

فالدول الخليجية تبنت نموذج يعتمد على الحماية الخارجية كأداة رئيسية لضمان الاستقرار وردع التهديدات، وقد تطور هذا النموذج عبر عقود متتالية نتيجة مجموعة من التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها المنطقة، ومن بين هذه التحولات الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج التي أعادت تشكيل البنية الأمنية في المنطقة، هذه الأحداث أسهمت في ترسيخ حضور القوى الغربية عسكريا في الخليج عبر قواعد دائمة وتحالفات دفاعية متعددة.

في المقابل طورت إيران مقاربة مختلفة للأمن الإقليمي، هذه المقاربة تستند إلى بناء شبكة من أدوات النفوذ خارج حدودها الوطنية وإلى تطوير قدرات عسكرية غير تقليدية تسمح لها بممارسة تأثير إقليمي واسع دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الكبرى، ونتيجة لذلك تشكل نمط من الصراع غير المباشر بين إيران وعدد من الدول الخليجية، هذا الصراع يتجسد عبر ساحات إقليمية متعددة ويعتمد على أدوات سياسية وعسكرية غير تقليدية، أدى هذا الواقع إلى ظهور معادلة أمنية معقدة تتداخل فيها مفاهيم الردع والتحالفات الخارجية والحروب غير المباشرة، فمعادلة الأمن المستورد أصبحت إحدى السمات الأساسية للبيئة الاستراتيجية في الخليج، وفي الوقت نفسه يطرح هذا النموذج مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالسيادة الدفاعية وبحدود فاعلية الحماية الخارجية في مواجهة التهديدات غير التقليدية، وبإمكانية بناء نظام أمني إقليمي أكثر توازن.

**«يُقصد بالأمن المستورد اعتماد الدولة أو مجموعة من الدول على قوة خارجية لضمان أمنها العسكري والاستراتيجي، ويظهر هذا النمط في البيئات الإقليمية التي تتسم بعدم التوازن العسكري وارتفاع مستويات التهديد».**

انطلاقا من هذه الخلفية تأتي أهمية دراسة العلاقة بين الأمن المستورد في الخليج وطبيعة الصراع غير المباشر مع

إيران، هذه الدراسة تسعى إلى تحليل البنية الاستراتيجية التي تحكم هذا التفاعل، وتفكيك عناصر القوة والضعف في النموذج الأمني القائم، إضافة إلى قراءة التحولات الجارية في البيئة الإقليمية والدولية التي تؤثر في مستقبل التوازنات في المنطقة، يمثل فهم هذه المعادلة مدخل ضروري لتحليل واقع الأمن في الخليج واستشراف الاتجاهات المحتملة لتطوره في السنوات القادمة.

## ١. الإطار المفاهيمي لمعادلة الأمن المستورد:

يُقصد بالأمن المستورد اعتماد الدولة أو مجموعة من الدول على قوة خارجية لضمان أمنها العسكري والاستراتيجي، ويظهر هذا النمط في البيئات الإقليمية التي تتسم بعدم التوازن العسكري وارتفاع مستويات التهديد، فمنطقة الخليج العربي تمثل نموذج واضح لهذا النمط منذ سبعينيات القرن العشرين مع تراجع القدرة الدفاعية الذاتية لدول الخليج الصغيرة نسبيا من حيث عدد السكان والعمق الجغرافي أدى إلى تبني منظومة أمنية قائمة على الحماية الخارجية، وقد تشكل الوجود العسكري الأمريكي الركيزة الأساسية لهذه المعادلة: قواعد عسكرية واتفاقيات دفاعية وانتشار بحري في الخليج العربي، إضافة إلى منظومات دفاع جوي متقدمة، وتعتمد الدول الخليجية على هذه البنية في ردع التهديدات الإقليمية، هذا الاعتماد لم يتشكل في لحظة واحدة بل تطور عبر مراحل تاريخية متعاقبة بدأت مع الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام 1971 ثم تعزز بعد الثورة الإيرانية عام 1979 ثم ازداد رسوخا بعد حرب الخليج عام 1991.

تخلق معادلة الأمن المستورد وضع استراتيجي خاص، فالدولة تصبح محمية عبر شبكة تحالفات عسكرية خارجية. هذه الحماية توفر مظلة ردع قوية وتمنح الأنظمة السياسية

درجة عالية من الاستقرار، في المقابل تنشأ علاقة تبعية استراتيجية، فترتبط القرارات الأمنية الكبرى إلى حد كبير بإرادة القوة الحامية، وهذه العلاقة تعيد تشكيل طبيعة السيادة الدفاعية وتحد من استقلال القرار العسكري.

## ٢. البنية الجيوسياسية للصراع في الخليج:

يقوم الصراع في الخليج على مجموعة من التناقضات البنيوية، أهم هذه التناقضات الاختلال في الحجم والقدرات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فإيران دولة كبيرة جغرافيا وسكانيا وتمتلك قاعدة صناعية عسكرية متنامية، أما دول الخليج تمتلك ثروة اقتصادية ضخمة وقدرات تسليحية متقدمة تعتمد على الاستيراد والتكنولوجيا الغربية، هذا الاختلال يولد نمط خاص من التوازن، وتعتمد إيران على

استراتيجيات غير تقليدية لتعويض الفجوة التكنولوجية مع القوى الكبرى، في المقابل تعتمد دول الخليج على التحالفات الدولية لتعويض الفجوة الديموغرافية والجغرافية مع إيران، كما تضيف الجغرافيا بعدا آخر للصراع، ويمثل مضيق هرمز نقطة اختناق استراتيجية يمر عبرها جزء كبير من تجارة النفط العالمية، وتملك إيران قدرة جغرافية على التأثير في هذا الممر البحري، اما بالنسبة لدول الخليج فهي تعتمد عليه كممر حيوي لتصدير الطاقة وهذا الوضع يجعل الأمن البحري جزء أساسي من معادلة الصراع.

## ٣. الاقتصاد السياسي للأمن في الخليج في ظل المواجهة الأمريكية الإيرانية:

يرتبط الأمن في الخليج عضويا بالبنية الاقتصادية القائمة على النفط والغاز، وهو ارتباط جعل الاستقرار الأمني شرط أساسي لاستمرار تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية، فتعتمد اقتصادات دول الخليج على تصدير النفط والغاز عبر شبكة من الموانئ وخطوط النقل والممرات البحرية التي تمر عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، وقد تحول هذا الاعتماد البنيوي حول المنشآت النفطية والموانئ ومحطات التصدير إلى أهداف استراتيجية في أي صراع إقليمي، تشكلت ضمن هذه البيئة معادلة الأمن الخليجي حول فكرة الحماية الخارجية التي توفرها الولايات المتحدة عبر قواعد عسكرية وانتشار بحري وأنظمة دفاع جوي وصاروخي، هذا الوجود العسكري لم يكن مجرد عنصر ردع عسكري بل جزء من منظومة أوسع ترتبط فيها الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية في إطار واحد، وتخصص

**«تنشأ علاقة تبعية استراتيجية، فترتبط القرارات الأمنية الكبرى إلى حد كبير بإرادة القوة الحامية، وهذه العلاقة تعيد تشكيل طبيعة السيادة الدفاعية وتحد من استقلال القرار العسكري».**

دول الخليج نسب مرتفعة من ميزانياتها للإنفاق العسكري، ويذهب جزء كبير من هذه النفقات إلى شراء منظومات تسليح متقدمة من الولايات المتحدة وأوروبا، وقد خلق هذا النمط من التسلح شبكة مصالح متداخلة بين دول الخليج والدول المصدرة للسلاح، حيث تحولت صفقات السلاح إلى أداة لتعزيز التحالفات السياسية والعسكرية في الوقت نفسه.

واجهت هذه البنية الاقتصادية الأمنية اختبار عملي مع تصاعد التوتر العسكري بين الولايات المتحدة وإيران وتحوله إلى مواجهات مباشرة استهدفت قواعد عسكرية ومصالح أمريكية داخل المنطقة، فالضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة التي طالت مواقع عسكرية وبنية تحتية مرتبطة بالقوات الأمريكية كشفت مستوى من الهشاشة داخل منظومة الردع التقليدية، فقد تجاوز جزء من هذه الضربات أنظمة الدفاع الجوي المنتشرة في القواعد الأمريكية وفي منشآت الطاقة، الأمر الذي انعكس مباشرة على النشاط الاقتصادي في المنطقة مما اضطر العديد من شركات الطاقة الدولية إلى تعليق بعض العمليات أو تقليص وجودها في مناطق محددة نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر الأمنية، كما تأثرت حركة الطيران المدني بسبب إغلاق مؤقت لبعض المجالات الجوية وتحويل مسارات الطائرات التجارية بعيدا عن مناطق التوتر. هذه التطورات أظهرت أن الاقتصاد النفطي في الخليج لا يتأثر فقط بالحروب الشاملة وإنما يتأثر أيضا بالضربات المحدودة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، ويتجاوز تأثير هذه الأحداث الجانب الاقتصادي المباشر ليصل إلى طبيعة معادلة الأمن المستورد نفسها، فاعتماد دول الخليج على الحماية العسكرية الأمريكية كان يقوم على افتراض قدرة

**«يقوم الصراع في الخليج على مجموعة من التناقضات البنيوية، أهم هذه التناقضات الاختلال في الحجم والقدرات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي».**

هذه القوة على توفير مظلة ردع فعالة ضد أي تهديد إقليمي، إلا أن الضربات التي طالت القواعد الأمريكية والمنشآت الحيوية في المنطقة أدت إلى طرح تساؤلات داخل الأوساط السياسية والاستراتيجية حول حدود هذه الحماية، وفي هذا السياق ظهر نقاش متزايد حول العلاقة بين حجم الإنفاق العسكري الضخم الذي تتحمله دول الخليج وبين مستوى الحماية الفعلي الذي توفره التحالفات العسكرية القائمة.

## ٤. حدود فاعلية الأمن المستورد في ظل المواجهة العسكرية:

أظهرت الأحداث المرتبطة بالتصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران مجموعة من القيود البنيوية التي تحكم نموذج الأمن المستورد في الخليج، فالتحالفات العسكرية الدولية تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة، وهو مبدأ يترك مجال واسع لإعادة تقييم الالتزامات في ضوء تغير البيئة الدولية، وتحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري واسع في الخليج إلا أن إدارة هذا الوجود تخضع لحسابات استراتيجية مرتبطة بمصالحها العالمية وبمستوى المخاطر التي تقبل بتحملها في أي مواجهة مع إيران، والضربات التي استهدفت مواقع أمريكية في المنطقة كشفت أن الردع التقليدي لا يعمل دائما وفق افتراضاته النظرية خصوصا عندما تعتمد الدولة المنافسة على أدوات عسكرية غير تقليدية يصعب التعامل معها عبر منظومات الدفاع الكلاسيكية، كما يمثل الاعتماد الهيكلي على الحماية الخارجية جانب آخر من هذه الإشكالية، فالجيوش الخليجية تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة المتطورة إلا أن

**"تعتمد إيران على استراتيجيات غير تقليدية لتعويض الفجوة التكنولوجية مع القوى الكبرى، في المقابل تعتمد دول الخليج على التحالفات الدولية لتعويض الفجوة الديموغرافية والجغرافية مع إيران".**

بناء قدرة دفاعية مستقلة يتطلب منظومة صناعية عسكرية متكاملة وبنية بحثية وتقنية طويلة الأمد. هذا الواقع يجعل جزء كبير من القدرات الدفاعية مرتبط بالخبرة التقنية والدعم اللوجستي القادم من الخارج، فعندما تتعرض المنطقة لهجمات تعتمد على الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة نسبيا تظهر فجوة واضحة بين كلفة أنظمة الدفاع المتقدمة وكلفة أدوات الهجوم المستخدمة ضدها، هذه الفجوة تمنح الطرف الذي يعتمد على الحرب غير المتكافئة قدرة على إحداث تأثير عسكري وسياسي يتجاوز حجم موارده الفعلية.

تزيد طبيعة التهديدات الحديثة من تعقيد هذه المعادلة، لأن الحروب المعاصرة لا تعتمد فقط على المواجهات العسكرية المباشرة بين الجيوش النظامية، ولكنها تعتمد على الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية وأشكال

التخريب غير المباشر التي أصبحت أدوات أساسية في الصراعات الإقليمية، هذه الأدوات تسمح بتنفيذ عمليات دقيقة ضد منشآت الطاقة والمطارات والقواعد العسكرية دون الحاجة إلى حرب شاملة، وفي سياق المواجهة بين إيران والولايات المتحدة استخدمت هذه الوسائل بصورة مكثفة وهو ما أدى إلى اختراقات أمنية في عدة مواقع داخل المنطقة رغم وجود منظومات دفاع متطورة، وعزز هذا الواقع الانطباع بأن الأمن المستورد يواجه تحدي بنيوي عندما يتعلق الأمر بالتهديدات غير التقليدية.

## ٥. الاستراتيجية الإيرانية وتوسيع نطاق الحرب غير المباشرة

تعكس التطورات الأخيرة في الصراع بين إيران والولايات المتحدة المسار الذي سلكته الاستراتيجية الإيرانية خلال العقود الماضية، هذه الاستراتيجية تقوم على مفهوم العمق الاستراتيجي الذي يهدف إلى نقل خطوط المواجهة بعيدا عن الحدود الإيرانية المباشرة، وتحقيق هذا الهدف تم عبر بناء شبكة إقليمية من الحلفاء والقوى المرتبطة بطهران سياسيا وعسكريا، هذه الشبكة تمنح إيران قدرة على العمل في عدة ساحات جغرافية في الوقت نفسه وتوفر لها أدوات متعددة للضغط على خصومها الإقليميين والدوليين. وفي سياق المواجهة مع الولايات المتحدة ظهرت فعالية هذه المقاربة بوضوح لأن الضربات التي استهدفت قواعد عسكرية ومصالح أمريكية في الخليج لم تقتصر على وسائل تقليدية بل اعتمدت أيضا على صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيّرة ذات قدرة على

**«الضربات التي طالت القواعد الأمريكية والمنشآت الحيوية في المنطقة أدت إلى طرح تساؤلات داخل الأوساط السياسية والاستراتيجية حول حدود هذه الحماية».**

تجاوز بعض أنظمة الدفاع الجوي، ويمثل البرنامج الصاروخي الإيراني عنصر مركزي في هذه المعادلة كون أن إيران استثمرت لسنوات طويلة في تطوير منظومة صاروخية متنوعة تشمل صواريخ باليستية وصواريخ كروز إضافة إلى الطائرات المسيّرة، هذه القدرات توفر لطهران وسيلة ردع تعتمد على القدرة على ضرب أهداف حساسة داخل الخليج وفي محيطه البحري، ونقل استخدام هذه الأدوات في إطار المواجهة مع الولايات المتحدة الصراع من مستوى التهديدات السياسية إلى مستوى العمليات العسكرية المحدودة التي تستهدف بنية الردع الأمريكية في المنطقة، فالضربات التي طالت قواعد عسكرية أو منشآت مرتبطة بالقوات الأمريكية حملت رسالة استراتيجية مفادها أن أي مواجهة واسعة يمكن أن تتحول إلى حرب استنزاف تستهدف البنية الاقتصادية الحيوية في الخليج، وهذا النوع من الرسائل يهدف إلى خلق توازن ردع غير متكافئ يقوم على رفع كلفة المواجهة بالنسبة للطرف المقابل.

## ٦. تحولات الدور الأمريكي وتداعياتها على الأمن الخليجي

ظل الدور الأمريكي في الخليج لعقود طويلة يمثل الضامن الرئيسي للاستقرار الأمني في المنطقة، وهذا الدور قام على انتشار عسكري واسع شمل قواعد جوية وبحرية ومنظومات دفاع صاروخي متقدمة. في الوقت نفسه بدأت تظهر خلال العقدين الأخيرين مؤشرات على إعادة تقييم هذا الدور ضمن سياق التحولات في النظام الدولي، لأن الولايات المتحدة اتجهت إلى إعادة توزيع مواردها الاستراتيجية

**«الاقتصاد النفطي في الخليج لا يتأثر فقط بالحروب الشاملة وإنما يتأثر أيضاً بالضربات المحدودة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية».**

نحو مناطق أخرى من العالم خاصة في ظل تصاعد المنافسة مع الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

هذا التحول الاستراتيجي انعكس على طبيعة التعامل الأمريكي مع الأزمات في الشرق الأوسط، فواشنطن ما زالت تحتفظ بقدرات عسكرية كبيرة في الخليج، إلا أن نمط استخدام هذه القدرات أصبح أكثر حذرا، والمواجهة العسكرية مع إيران تمثل مثال واضح على هذا التحول. فقد شكلت الضربات التي استهدفت القواعد الأمريكية في المنطقة اختبار عملي لفاعلية منظومة الردع الأمريكية، ونجح جزء من هذه الهجمات في الوصول إلى أهدافه رغم وجود أنظمة دفاعية متطورة، وهو ما فتح نقاش واسع حول حدود القدرة الأمريكية على حماية البنية التحتية الحيوية في الخليج بشكل كامل، وظهرت تداعيات هذه التطورات أيضا في المجال الاقتصادي، بدأت شركات طاقة عالمية بإعادة تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالعمل في بعض مناطق الخليج القريبة من بؤر التوتر، فلجأت بعض شركات الطيران الدولية لتعديل مساراتها الجوية أو تعليق رحلاتها لفترات محدودة نتيجة المخاوف الأمنية المرتبطة بالتصعيد العسكري، هذه الإجراءات تعكس حجم الترابط بين الأمن الإقليمي واستقرار الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطاقة والنقل الدولي.

**«تقوم الاستراتيجية الإيرانية على مفهوم العمق الاستراتيجي الذي يهدف إلى نقل خطوط المواجهة بعيداً عن الحدود الإيرانية المباشرة».**

## ٧. آفاق الأمن الخليجي في ظل التصعيد:

تعيد التطورات المرتبطة بالمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران طرح مسألة مستقبل النظام الأمني في الخليج مع استمرار نموذج الأمن المستورد كأحد السيناريوهات المحتملة، حيث تواصل دول الخليج الاعتماد على التحالفات

الدولية مع إدخال بعض التعديلات التي تهدف إلى تحسين القدرات الدفاعية المحلية وتعزيز التعاون العسكري بين الدول الخليجية نفسها. هذا السيناريو يحافظ على الإطار العام للمعادلة الحالية مع محاولة معالجة بعض نقاط الضعف التي كشفتها الهجمات الأخيرة.

ويُمثل إمكانية بناء منظومة أمن إقليمي سيناريو آخر مطروح في النقاشات الاستراتيجية، هذا المسار يتطلب حوار سياسي وأمني بين دول الخليج وإيران حول قواعد إدارة التنافس في المنطقة لأن نجاح هذا النموذج يعتمد على قدرة الأطراف المختلفة على بناء آليات لخفض التصعيد وإدارة الأزمات، إضافة إلى وجود ضمانات دولية تدعم أي ترتيبات أمنية جديدة.

ويقوم السيناريو الثالث على استمرار نمط الصراع غير المباشر مع احتمال حدوث مواجهات محدودة بين حين وآخر، وتشير الضربات التي طالت القواعد الأمريكية والمنشآت الحيوية في الخليج إلى أن هذا النمط من الصراع قد يتحول إلى سمة دائمة في البيئة الأمنية للمنطقة. في هذا السياق يبقى الخليج معرض لدورات متكررة من التصعيد العسكري المحدود الذي ينعكس مباشرة على الاقتصاد النفطي وعلى حركة التجارة والطيران الدولي.

**«بدأت تظهر خلال العقدين الأخيرين مؤشرات على إعادة تقييم الدور الأمريكي في الخليج... حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى إعادة توزيع مواردها الاستراتيجية نحو مناطق أخرى خاصة في ظل تصاعد المنافسة مع الصين».**

هذه السيناريوهات تعكس أن معادلة الأمن في الخليج تمر بمرحلة إعادة تقييم عميقة، فالمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران كشفت حدود النموذج التقليدي للحماية الخارجية وأظهرت قدرة أدوات الحرب غير المتكافئة على إحداث تأثير استراتيجي واسع، نتيجة لذلك أصبح النقاش حول مستقبل الأمن الخليجي مرتبط بشكل

مباشر بالسؤال حول كيفية التوازن بين الاعتماد على التحالفات الدولية وبين بناء قدرات دفاعية إقليمية أكثر استقلالا.

## الخاتمة:

تُظهر القراءة التحليلية لبنية الأمن في الخليج أن المنطقة تعيش داخل معادلة استراتيجية معقدة تتداخل فيها ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في الاقتصاد النفطي والتحالفات العسكرية الخارجية، والتنافس الإقليمي مع إيران. هذه العناصر تشكل إطار عام يحدد طبيعة الاستقرار الهش الذي يميز البيئة الأمنية في الخليج منذ عقود، فالاعتماد على الحماية الخارجية وفر مظلة ردع مهمة لدول الخليج وساهم في حماية تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية، في الوقت نفسه خلق نمط من الاعتماد الاستراتيجي الذي جعل الأمن الإقليمي مرتبط إلى حد كبير بقرارات القوى الدولية الكبرى.

في ضوء هذه المعطيات يمكن القول إن الأمن في الخليج يقف أمام مرحلة إعادة تشكل طويلة المدى لأن معادلة الأمن المستورد لم تعد قادرة وحدها على تفسير طبيعة التوازنات القائمة في المنطقة، في الوقت نفسه لا تظهر حتى الآن منظومة أمن إقليمي بديلة قادرة على استيعاب التنافس بين القوى الإقليمية، والنتيجة هي استمرار حالة من التوازن غير المستقر الذي يتسم بدورات متكررة من التصعيد المحدود والتوتر السياسي.